

قضية اليوم

«إعلان دمشق»: عرض سعودي لمصالحة لبنان



شابلان سوريان في أحد مقاهي دمشق (علا رفاعي - أ ب)

لا تزال القمة السعودية - السورية العنوان الوحيد الشاغل لجميع المعنيين بالملف اللبناني. وثمة مزيد من التفاصيل عن الاتصالات بين البلدين، علماً بأن حصيلة آخر اجتماع لم تكن قد ظهرت بعد، برغم الإيجابية التي تلف مواقف الجميع، وخصوصاً في سوريا التي تتصرف على أنها في غير عجلة من أمرها

لبناني - سوري، من خلال عقد قمة ثنائية في دمشق تجمع الملك عبد الله بالرئيس الأسد وينضم إليها الرئيس ميشال سليمان. ومن ثم، في وقت لاحق، يصار إلى دعوة الرئيس نبيه بري وسعد الحريري ورؤساء الكتل النيابية التي فازت في الانتخابات، بما في ذلك رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس حزب الكتائب أمين الجميل وقيادة آخرون من مسيحيي 14 آذار المنتخبين مثل النائبين بطرس حرب ونقولا فتوش، إلى جانب رؤساء كتل حزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي وزغرنا ووحدة الجبل والتيار الوطني الحر، وكذلك أحزاب البعث والقومي والجماعة الإسلامية والطاشناق.

رابعاً: يُصار في خلال هذا اللقاء إلى التشاور والتفاهم على فتح صفحة جديدة في العلاقة بين البلدين وبين القيادة السورية وبقيّة القوى اللبنانية، ويصدر عن الاجتماع بيان تحت اسم «إعلان دمشق» الخاص بتنظيم العلاقات اللبنانية - السورية، ويكون قائماً برعاية ملك السعودية وضمانته، ومن خلفه دول عربية وغربية.

قبل السوريين، وطالبوا الموفد السعودي السابق، وأن يصار إلى تثبيت الأمر أولاً مع حلفاء السعودية قبل أن يصار إلى بحثه مع القوى الأخرى. وسافر الوزير عبد العزيز خوجة إلى بيروت لإثارة الأمر مع الرئيس الحريري ومع قادة آخرين من فريق 14 آذار. لكنه غادر إلى الرياض حاملاً مناقشات «غير مشجعة» قبل أن يلحق به الحريري ويبلغ القيادة السعودية أنه «غير قادر على تحمّل مثل هذا الخيار لأسباب عدة، بينها أنه

وما حصل هو أن الجانب السعودي عاد في المرة الثانية حاملاً ما وصفه «الأخبار الإيجابية»، وعند الشرح، قال السعوديون إن الملك عبد الله يود زيارة دمشق في أقرب وقت ممكن، وهو مستعد للتعاون لإنتاج تسوية شاملة تتضمن مصالحة لبنانية - سورية شاملة برعاية سعودية. وعندما طلب التفصيل، تقدم الجانب السعودي بصيغة فيها الآتي:

إعلان دمشق والمصالحة الشاملة
أولاً: في ما خص تأليف الحكومة، تضمنت السعودية تعهداً يقدمه الرئيس المكلف سعد الحريري بعدم اللجوء في مجلس الوزراء إلى التصويت على أي ملفات تعذ «خلافية»، وأن يجري التشاور في شأنها خارج مجلس الوزراء، وذلك بصورة حثيئة ووفق منطقتي حسن النيات، وذلك يشمل ملفات العلاقات الخارجية للبنان، إلى جانب الملفات الاقتصادية الرئيسية وملف التعيينات في المواقع الأساسية. ثانياً: تتعهد السعودية ضمان إقرار الرئيس المكلف بترك الأمور العالقة بين لبنان وسوريا إلى الأثر المناسبة، بما في ذلك عرض أي أفكار في ما خص مستقبل العلاقات بين البلدين ومستقبل المؤسسات المنبثقة من معاهدة الأخوة والتعاون، وترك ملفات الحوار الوطني إلى طاولة الحوار الوطني. ثالثاً: تتعهد سوريا بتقديم الدعم الكافي والمطلوب لمعالجة بعض الملفات، وخصوصاً ملف السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، على أن يكون الأمر من خلال آلية حوارية من دون أن يلجأ إلى أي خيار آخر. رابعاً: تعمل السعودية على رعاية تفاهم

روت مصادر واسعة الاطلاع حصيلة غير نهائية للاتصالات السعودية - السورية التي بدأت بعد تكليف النائب سعد الحريري تأليف الحكومة الجديدة. وقالت إن آخر جولة لا تشبه البتة أول جولة من المحادثات، وخصوصاً أن السعوديين تصرفوا في السابق وفق معطيات وقرارات لم تكن واقعية على الإطلاق. وحسب المصادر نفسها، فإن الاجتماع الأول لم يكن جيداً، إذ جاء الموفد السعودي حاملاً ما يشبه «لائحة مطالب» تشمل عناوين عدة، أبرزها ما يتعلق بالقرار 1701 وملف العلاقات اللبنانية - السورية وفق تصور يستند إلى قراءة تقول بأن سوريا وحلفاءها ليسوا قادرين على المبادرة في لبنان، وأنهم أقرب إلى الموافقة على أي عرض تقدمه قوى 14 آذار.

وإزاء تجاهل سوريا المطالب السعودية، والرد بأن الأمور لا يمكن تسويتها هكذا، وأن الملف برمته موجود بيد المعارضة في لبنان، بدا للجانب السعودي أن الأمور لا تسير وفق التقديرات التي كانت قائمة. وبعدها تقرر عودة الوفد السعودي إلى دمشق ومقابلة الرئيس الأسد، واتفق على إعلان اللقاء رسمياً.



عندما اعتقد السعوديون بنهاية النظام في إيران

ترافقت الاتصالات السورية - السعودية مع حدث الانتخابات الرئاسية الإيرانية، وبدا واضحاً أن في الرياض، كما في القاهرة وعواصم أخرى، من يعتقد أن هذه الأحداث ستصيب النظام الإيراني بضربة قوية تمنعه من متابعة أي ملف خارج إيران. وتكهن البعض بأن النظام في إيران سيسقط، وأن سوريا ستكون مضطرة للتصرف بطريقة مختلفة، وأن المعارضة في لبنان، ولا سيما حزب الله، ستكون مكبلة. وذهبت التكهّنات أبعد من ذلك، وهو ما برز في وقت لاحق، حين تبين أن هذه القراءة كانت تستند إلى تقديرات ليست سياسية وحسب لدى مراكز القرار في العالم، وهو أمر كشف عنه في إسرائيل أمس، عندما تبين أن سبب الخلاف بين الاستخبارات العسكرية والموساد يعود إلى أن الاستخبارات العسكرية في إسرائيل، كما في الولايات المتحدة، كانت في أجواء أن أحداث إيران ستستمر لفترة طويلة وتنتهي بسقوط النظام هناك، ما يوجب تشديد الخناق على حلفائها بدل التعامل معهم بمرونة.

أي تأثير لاتفاق دمشق - الرياض على مسيحيي المعارضة والموالاة؟

حاجته إلى شرح وافٍ، لكن الشرح، بحسب متابع آخر، كان متعذراً سواء بالنسبة إلى حلفاء عون أو حلفاء جعجع، لأن تيار المستقبل من جهة، وحزب الله وحركة أمل من جهة أخرى، لم يكونوا على اطلاع كبير على ما يحصل بين الشام والرياض. وقد تكثفت اتصالات الأفرقاء اللبنانيين هؤلاء بحلفائهم في الخارج، واستدعى الأمر زيارة سريعة من الحريري إلى السعودية للاطلاع على التفاصيل. ويفترض أن يكون الحريري قد وضع جعجع في الأجواء الحقيقية لما يحصل مساء أول من أمس، الأمر الذي هذا جعجع، وخصوصاً بعد الكلام المسرب من قريظم عن صعوبة زيارة الحريري للشام قبل تأليف الحكومة. فيما يُفترض أن يكثف أقطاب المعارضة التداول الجدي بما يحصل من حولهم ليحافظوا على انسجام مواقفهم. كل ذلك، في ظل كلام عن أن ما يحصل بين السعودية وسوريا اليوم على الصعيد اللبناني هو مجرد طبخة لتحالف يكون خماسياً هذه المرة عبر انضمام التيار الوطني الحر إليه.

مصادر المعارضة تؤكد هذا مستشهدة بصراخ جعجع الاستنجابي أول من أمس، أما مصادر القوات، فتستعيد اللازمة نفسها: الأكثرية كتلة واحدة، بتمايز أفرقاؤها بعضهم عن بعض لكنهم لا يفترون ولا يذهبون إلى تحالفات جديدة إلا مجتمعين.

جزمت صناديق الاقتراع بأن غالبية اللبنانيين لا يوافقون على أن يكون للسوريين أي نفوذ في لبنان. وبدوره، لا يرى أحد قادة التيار الوطني مبرراً للقلق، معتبراً أن العماد عون، في المبدأ وانسجاماً مع مواقف سابقة كثيرة، يرفض تأليف الحكومة خارج لبنان، سواء كان هذا الخارج سوريا أو السعودية أو الولايات المتحدة. وبالتالي فإن غضبه ينبع من ميديته لا من خوفه. مشيراً إلى أن العماد عون يثق بحلفائه، وهو يعلم أنه لا يمكن أبداً أن يدفع من أي اتفاق إقليمي.

من جهة أخرى، يقول أحد المقرّبين من «القوات» إن حزب جعجع لن يعود إلى السجن حتماً بموجب التفاهم السوري - السعودي لكن التفاهم الذي سيفرض وقف حملات الأكثرية على سوريا سيؤدي إلى إفراغ خطاب «القوات» من أهم مضامينه، وسيُخرجها لكونها ستجد نفسها حليفة لأصدقاء سوريا القدامى - الجدد فيما هي تعير العماد عون على مدار الساعة بصداقته للسوريين، وتحالفه مع حلفاء سوريا. وهو ما استدعى هجومياً استباقياً من جعجع يمكن الائتلاف عليه لاحقاً كما يمكن استخدامه للحصول على براءة ذمّة من الرأي العام المسيحي خصوصاً. ويرى متابع آخر أن العماد عون منذ الانتخابات الأخيرة ساوره بعض الشك في شأن الأداء السوري، وهو كان ينتظر أجوبة حين فوجئ بالتطورات الحكومية. وبالتالي ازدادت

سبق للعماد ميشال عون وقائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع أن دفعا ثمن الاتفاق السوري - السعودي في الطائف، الأول نفيًا 15 سنة، والثاني سجنًا 11 عاماً. اليوم، عشية عودة التقارب السوري - السعودي يعيش أنصار التيار الوطني و«القوات» قلقاً كبيراً. وي زيد توترهما قول العماد ميشال عون أخيراً إثر انتهاء اجتماع كتل التغيير والإصلاح إنه قرر تأجيل النقاش في موضوع تأليف الحكومة إلى اجتماع لاحق لجهله ما يحصل في هذا الملف، ورفع جعجع الصوت عالياً أول من أمس مستهجنًا إرضاء حلفاء سوريا.

ورغم أن طبيعة ما يجري قد تترك تأثيراً كبيراً على الفريق المسيحي في 14 آذار، مقابل ملامح تسوية حكومية تحفظ للعماد عون موقعه وحصته ودوره، فإن هناك أسئلة كثيرة بشأن ما يجري.

الطرفان يقولان إن موقفهما مبدئي. فأحد نواب «القوات» يؤكد أن الأمر لا يتعلق أبداً بحصّة القوات الوزارية أو بإعطاء المعارضة 11 وزيراً أو 10 وزراء، وخصوصاً أن طرح العشرة وزراء الذي يقدمه بعض الأكثريين يقول إن أحد وزراء الرئيس سيكون قريباً من المعارضة، التي ستملك في هذه الحالة بطريقة أو بأخرى الثلث المعطل. مشيراً إلى أن القوات تنطلق في موقفها الأخير من رفض صريح لمراعاة «السوريين» وإدخالهم في تفاصيل تأليف الحكومة، بعدما